

المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية

دراسة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

DOI: 10.12816/0015906

د. عبد الفتاح باباه باباه (*)

أستاذ مشارك بكلية العدالة الجنائية - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض

الملخص

بين المقاربات المنهجية المختلفة التي تُستخدم في مناهج البحث العلمي المقارنة، **من** وهي تمكّن من بيان نقاط الاختلاف والاتفاق والتنوع بين مادتين أو أكثر. وفي مجال البحوث القانونية خصوصاً، وتحتل المقارنة مكانة مهمة؛ إذ أسهم استخدامها لإعداد البحوث القانونية في بلورة وصياغة ما يسمى اليوم بالقانون المقارن. ويبدو من الضروري مساعدة الباحثين في جامعتنا على الالتزام بفنية منهجية المقارنة القانونية لاستخراج نقاط الاختلاف والاتفاق والتنوع الموجودة في المواد والتشريعات محل الدراسة ومعالجتها؛ لضمان مستوى مقبول من الجودة للبحوث العلمية في مجال الدراسات المقارنة، ويتعين هنا مساعدة الطالب على تخطي العقبات وتجاوز مختلف مراحل إعداد البحث بدءاً باختيار الموضوع ومروراً بوضع الخطة وكتابة المقدمة، ووصولاً إلى تحليل الخطة، وانتهاءً بكتابة خلاصة للتحليل.

الكلمات المفتاحية: المقارنة - تجويد الرسائل - الأطروحات العلمية.

abdelvetah.ouldbabah@yahoo.fr (*)

Comparative Law: Its Role in Producing Qualitative Theses and Dissertations

A Study at Naif Arab University for Security Sciences

DOI: 10.12816/0015906

Dr. Abdul-Fattah Babah Babah^(*)

Associate Professor, College of Criminal Justice - Naif Arab University for
Security Sciences - Riyadh

Comparison, per se, is one of the methodological approaches used in comparative research methodology. Essentially, it explains points of concurrence, divergence and variety between two or more courses of study. However, in the area of legal studies, in particular, comparative approach is significant. It is employed in the preparation of legal researches and drafting what is called comparative law.

Researchers at our university should be assisted with the adherence to the art of comparative law methodology. The latter will result in deducing various points from the studied articles and legislations — points of agreement; points of disagreement; and points of variety. Such points will be addressed in order to guarantee producing qualitative researches in the broad area of comparative studies. However, the student should be assisted in overcoming obstacles and passing all stages of preparing the research. Research stages begin with the selection of research subject, drawing up the symposia, writing an introduction, analyzing the plan, and concluding with the presentation of an analytical summary.

Keywords: Comparison- Researches Improvement- Academic
Dissertations

^(*) abdelvetah.ouldbabah@yahoo.fr

المقدمة

المقارنة هي إحدى المقاربات المنهجية المختلفة التي تُستخدم في مناهج البحث العلمي، وهي «تعتمد على تبيان نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق والتنوع» بين مادتين أو أكثر محل المقارنة (عقيل، ٢٠١٠م، ص ٩٠). وفي مجال البحوث القانونية خصوصاً، تحتل المقارنة مكانة مهمة؛ إذ أسهم استخدامها لإعداد البحوث القانونية في بلورة وصياغة وتطوير ما يسمى اليوم بـ«القانون المقارن»، الذي هو ثمرة مجهود بدأ منذ القرن الثامن عشر الميلادي مع مؤسسه المفكر والفيلسوف الفرنسي: مونتسكيو الذي اعتبره في كتابه المشهور: «من روح القوانين» الصادر سنة ١٧٤٨م «علماً قانونياً منفرداً». وتواصل هذا المجهود عبر البحوث العلمية الهادفة في التعرف على قوانين مختلف دول العالم؛ بغية محاولة التقريب بينها وإثرائها.

وباعتبار المقارنة القانونية مقارنةً منهجية علمية، فإنها تعتمد فنية خاصة يستخدمها أي باحث يُعد عملاً علمياً في مجال القانون يتبنى فيه مشروع القيام بدراسة مقارنة لموضوع قانوني معين (عقيل، ١٩٩٧م). ومن المفترض أن الباحث المذكور قد وصل في الدراسات الجامعية إلى مستوى يؤهله علمياً وفنياً لمعالجة موضوعه في شكل رسالة أو أطروحة علمية.

وبخصوص التأهيل المطلوب للقيام بالبحث العلمي في هذا المستوى، فإن الجامعات الإفريقية فونية التي هي الجامعات الناطقة باللغة الفرنسية - وكليات القانون فيها خصوصاً كما هو موجود في فرنسا وكندا وفي بعض الدول الإفريقية، إضافة إلى معظم دول المغرب العربي مثل: تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا - توجب على الباحث «القانوني» أن يكون «فنياً» قبل أن يكون عارفاً بالنصوص القانونية أو بالفقه أو بفقهاء القضاء، سواء أكان ذلك في مجال معالجة الموضوعات القانونية أم في مجال استخدام الحاسب الآلي والبرامج الإلكترونية ووسائل التقنيات الحديثة المستخدمة في التعلم والتعليم. ودليلهم في ذلك هو أن الطالب في كلية القانون مطالب - ومنذ البداية - بالالتزام بأشكال منهجية محددة

(عقيل، ١٩٩٩م) ومن ذلك استخدام فنية علمية منطقية لمعالجة موضوعات الامتحانات، سواء أكانت في شكل مقالة قانونية أم دراسة وقائع قانونية أم أحكام قضائية. وفيما يتعلق بالمقالة القانونية - ومهما كان موضوعها - فالطالب الممتحن مطالب دائماً بالتعرض لرأي القانون المقارن فيما يتعلق بالموضوع أو الإشكالية المعروضة للمعالجة في شكل مقالة قانونية، وهو يقوم بذلك في مقدمة عمله بطريقة موجزة تتناسب وحجم نقطة من نقاط المقدمة.

وفي هذا المستوى يُفتح مجال بسيط للمقارنة، حيث إن الطالب يكتفي بالإشارة إلى رأي قانون آخر غير القانون الذي يتناول فيه موضوعه بالتحليل، إلا أن هذا المجال يبدو مهماً، بحكم أنه مفتوح في كل موضوع يُعرض للمعالجة في شكل مقالة قانونية، حتى ولو لم تكن له صلة بالمقارنة أصلاً. والسبب في ذلك أنه في التقاليد المنهجية لكليات القانون في الجامعات الأفرنكوفونية يعدّ رأي القانون المقارن عنصراً ثابتاً من عناصر مقدمة المقالة القانونية التي يجب على الباحث إبرازها (عودة، عبد القادر، ١٩٩٨، ص ٣٧).

مشكلة الدراسة

في نهاية مساره الجامعي العام على مدى أربع سنوات يكتسب الطالب فنية تهيئه للقيام بمسار جامعي جديد - في مرحلة الماجستير والدكتوراه - مجاله: هو البحث العلمي وجوهره: إعداد الرسائل والأطروحات العلمية. وفي هذا المستوى، خصوصاً فيما يتعلق بتحضير رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه، فعندما يختار الباحث القيام بدراسة قانونية مقارنة، فإنه يلزم نفسه بفنية منهجية خاصة تنطبق على البحث من بدايته إلى نهايته.

وكلما التزم الباحث بأساسيات هذه التقنية وجزئياتها ضمن لعمله الحصول على الجودة المطلوبة والوصول إلى نتائج إيجابية من شأنها أن تسهم في إثراء مجال حيوي ومهم من مجالات القانون، هو مجال القانون المقارن.

وعلى عكس ذلك، فإنه من الملاحظ في كثير من الحالات أن الباحثين في مستوى

الماجستير والدكتوراه في مجال الدراسات المقارنة، يكتفون بسرد محتويات القوانين موضوع دراستهم المقارنة دون بذل الجهد الكافي الذي يفيد المقارنة شكلاً ومضموناً. ويترتب طبعاً على هذا التقصير ضعف في مستوى البحوث المقدمة، وذلك لسببين أساسيين.

السبب الأول: عدم التزام الباحث بفتية منهجية المقارنة القانونية المتبعة عادة في الدراسات المقارنة، في حين يعود السبب الثاني إلى وجود صعوبات حقيقية لدى الباحث في استخراج نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق والتنوع الموجودة في القوانين محل الدراسة ومعالجتها.

وبحكم تقصير الباحث في اعتماد فتية المقارنة القانونية من جهة، وعجزه عن استخراج العناصر الأساسية والضرورية لهذه المقارنة ومعالجتها من جهة أخرى، فإنه ينعلم لدى الباحث الطموح إلى الوصول ببحثه إلى درجة مقبولة من الجودة، وهي الدرجة التي عادة ما تحصل عليها الدراسات القانونية المقارنة التي يتبع فيها الباحث منهجية سليمة شكلاً ومضموناً تجعل من المقارنة نفسها عاملاً مساعداً على تحقيق الجودة المطلوبة للرسالة أو الأطروحة التي تتناول دراسة مقارنة.

ولضمان مستوى مقبول من الجودة للبحوث العلمية في مجال الدراسات المقارنة يبدو من الضروري مساعدة الباحث على تفادي الوقوع في التقصير أو العجز المخلين. ويتحقق ذلك عادة إذا اعتمد الباحث في إعداد دراسته على فتية منهجية محكمة تمكنه من تحقيق المقارنة بالفعل. وتدور الدراسة حول السؤال الرئيس التالي: ما أساسيات فتية المقارنة القانونية؟ وما تفصيلاتها المختلفة؟ وما دورها في تجويد الرسائل والأطروحات؟

تساؤلات الدراسة

تتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات التالية:

- ١ - كيف يتم اختيار موضوع رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه؟
- ٢ - كيف تستخدم فتية المقارنة القانونية في كتابة مقدمة البحث، وكيف توضع خطته؟
- ٣ - كيف يتم تحليل خطة البحث في مجال المقارنة؟ وكيف تصاغ خلاصة التحليل؟

- ٤ - كيف تشكل المقارنة القانونية عاملاً مساعداً في إعداد البحث ؟
٥ - ما خصوصية المقارنة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية ؟

أهداف الدراسة

- ١ - التعرف إلى الطريقة التي يتم بها اختيار موضوع رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه.
٢ - اكتساب طريقة استخدام فنية المقارنة القانونية في كتابة مقدمة البحث ووضع خطته.
٣ - التعرف إلى الطريقة التي يتم بها تحليل خطة البحث في مجال المقارنة وإلى طريقة صياغة خلاصة التحليل.
٤ - التعرف إلى الدور الذي تلعبه المقارنة القانونية بوصفها عاملاً مساعداً في إعداد البحث.
٥ - التعرف إلى خصوصية المقارنة التي تُجرى بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة

تطرق العديد من الدراسات إلى مناهج البحث العلمي بصفة عامة، وتعرض بعض منها لإشكالية البحث العلمي في مجال الدراسات القانونية. وقد تناولت هذه المجموعة الأخيرة الفنيات المنهجية المختلفة للكتابة في هذا المجال، بدءاً بكتابة المقالة القانونية ووصولاً إلى كتابة الرسائل الجامعية مثل: رسائل الماجستير والدكتوراه. فمنهجية المقارنة القانونية وبحكم استخدامها في تكوين جزء مهم من القانون هو القانون المقارن أصبحت أداة لا يمكن الاستغناء عنها في مجال البحوث القانونية المقارنة. إلا أن الدراسات التي تناولت موضوع فنية المقارنة القانونية بشكل مباشر كانت تتناولها ضمن المقاربات المنهجية الأخرى، وقد ندرت هذه الدراسات وخصوصاً العربية منها.

فدراسة (محمد المختار ولد أباه، ١٩٨١) بعنوان: «الإنتاج القانوني والمالكية في موريتانيا» هدفت إلى توضيح أسس المقارنة داخل محتوى القوانين الموريتانية بين النصوص الوضعية الموروثة عن المستعمر الفرنسي والشريعة الإسلامية وتحديدًا نصوص الفقه

المالكي الذي يشكّل الخيار الطبيعي للمجتمع الموريتاني المسلم بنسبة مئة بالمائة. وقد هدفت هذه الدراسة إلى المقارنة بين الشريعة والقانون؛ إذ لا يمكن أن تتم تلك المقارنة بطريقة مفيدة إلا إذا أخذت المنهجية المتبعة في ذلك بعين الاعتبار حقائق خارجة عن التشريع نفسه، لكنها تجسد واقع المجتمع وتعبّر عن خياراته وتطلّعاته.

من أهم نتائج هذه الدراسة تأكيد حتمية أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للقانون الموريتاني إلا أنه من الضروري أن يكيّف الفقه مع حقائق المجتمع وتطلّعاته ليستفيد من كل الحلول التشريعية المعاصرة التي تقبل بها الشريعة الإسلامية، وهذه الحلول لا يمكن استخراجها إلا باستخدام فنية المقارنة القانونية للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف والتنوع بين النصوص محل المقارنة.

ومن أهم ما يميّز هذه الدراسة عن الدراسة الحالية هو أنها ليست في الأصل دراسة منهجية بالمعنى الفني للكلمة، بل هي دراسة تعنى بإبراز خصوصيات القانون الموريتاني عن طريق استخدام المقارنة بين محتوييه الشرعي الإسلامي والقانوني الوضعي، في حين تعنى الدراسة الحالية بإبراز الوسائل التقنية المنهجية لاستخراج أوجه الاتفاق والاختلاف والتنوع بين النصوص القانونية عامة بغض النظر عن القوانين محل المقارنة.

أما دراسة أبو سليمان (١٤٢٣ هـ) بعنوان: «كتابة البحث العلمي» فقد هدفت إلى توضيح مبادئ البحث العلمي المتعلقة بإعداد نص البحث وكتابته وكتابة الهوامش ووضع وترتيب قائمة المراجع، وهي بصفة عامة تبين مراحل تصميم البحث وإخراجه في شكله النهائي.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها: رسم الخطوات التي يتبعها الباحث ليتقدّم في عمله بفنية منهجية تبدأ باختيار الموضوع، وتنتهي بإخراج بحث علمي متكامل. وهي منهجية عامة تنطبق على أعمال المقارنة القانونية مع ضرورة مراعاة خصوصيات هذه المقاربة المنهجية والأخذ بما يميزها من المقاربات المنهجية الأخرى.

ومن أهم ما يميز هذه الدراسة من الدراسة الحالية أنها عامة، ولا تتناول فنية المقارنة

القانونية بصفة مباشرة، في حين تُخصّص الدراسة الحالية لمعالجة هذه الفنية تحديداً ولذلك فهي لا تتناول أي مقارنة منهجية أخرى .

دراسة (Magali Crochard, 2007) باللغة الفرنسية بعنوان: «الرسالة، دليل منهجية البحث العلمي» وقد هدفت إلى معالجة مختلف المقاربات المنهجية المتبعة في الجامعات الفرنسية لإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة إبراز محتوى كل مقارنة من المقاربات التي رأى لها المؤلف أهمية دون غيرها على أساس كثرة التداول والاعتماد الذي تحظى به في مجال البحث العلمي في الجامعات الفرنسية.

ومما يميز هذه الدراسة من الدراسة الحالية أنها تناولت المنهجيات المختلفة بصفة عامة، ولم تخصص معالجة مفصلة لفنية المقارنة القانونية، أما الدراسة الحالية، فهي تنفرد بتقديم خطوات وتفاصيل فنية المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائل والأطروحات الجامعية، دراسة في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

دراسة (Fweley Diangitukwa, 2012)، باللغة الفرنسية بعنوان: «منهجية الرسالة، فنية كتابة البحث العلمي»، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معالم المنهجيات المتبعة في إعداد وكتابة الرسائل والأطروحات عامة مبيّنة الخطوط العريضة للبحث العلمي والخطوات التي يجب اتباعها في الإعداد والكتابة والإخراج.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج: تقريب مضمون مختلف المنهجيات إلى الباحث، ووضع مفاتيح فنية في متناوله تدير له الطريق في سبيل إنجاز عمله في خطوته الأساسية من حيث الفنية الواجب تطبيقها وخطواتها المتتابعة.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنها تضع منهجيات عامة يمكن إنزال كل نوعية منها على ما يناسبه من البحوث في مجال معين مع مراعاة خصوصيات البحث العلمي في ذلك المجال، في حين تختص الدراسة الحالية بتحديد عناصر فنية المقارنة

في المجال القانوني بالذات. كما تتطرق إلى فنية المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وتبين ما يميّز الأعمال البحثية في هذا المجال.

خطة الدراسة

ومن أجل تقديم إسهام متواضع في المجهود الكبير الذي تبذله جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية من خلال إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي بالتنسيق مع مختلف الكليات والأقسام، وذلك في سبيل رفع مستوى البحث العلمي عامة وتجويد الرسائل والأطروحات العلمية خاصة، نحاول الرد على السؤال الرئيس للدراسة، وعلى التساؤلات المتفرعة منه، وذلك عن طريق توضيح هذه المقاربة المنهجية، وذلك من خلال معالجة موضوع «فنية المقارنة القانونية ودورها في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية». وسيتم تناول الموضوع في مبحثين.

في المبحث الأول: نحاول تقديم اقتراح نموذج لفنية المقارنة القانونية مستمداً من تقاليد كليات القانون في الجامعات الإفرائكوفونية في مجال مناهج البحث العلمي. وهي تقاليد وضعتها المراكز والمختبرات المشرفة على البحوث العلمية لدى كليات القانون والمكلفة بالمتابعة للسهر على التزام الباحثين بالمنهجيات المقررة لمختلف الدراسات، وذلك بهدف النهوض بمستواها.

وقد مكنتني تجربة امتدت لأكثر من عشرين عاماً من اختباره بنجاح في دراسات وبحوث ودروس تتعلق بموضوع المقارنة القانونية بالذات.

وفي المبحث الثاني: نحاول استعراض الدور الإيجابي الذي تؤديه فنية المقارنة القانونية في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية.

المبحث الأول: فنية المقارنة القانونية في إعداد الرسائل والأطروحات العلمية

عندما يصل الطالب إلى مرحلة إعداد رسالته أو أطروحته، فأول عقبة يجب اجتيازها هي اختيار عنوان للبحث. وفي هذه المرحلة يتطلب النجاح في الاختيار الالتزام بعدة أمور (شليبي، أحمد، ١٩٦٨م) من بينها:

- وضوح الموضوع شكلاً ومضموناً.
- ضرورة وجود تصور واضح عند الباحث عن الموضوع، بحيث يكون محيطاً بمعلومات أولية عنه، ما يولد لديه دراية تهيئه للتعامل معه بنجاح. ويتعين على الباحث هنا أن يقرأ الكثير عن الموضوع قبل أن يتبناه أساساً لمشروع رسالته أو أطروحته.
- ارتباط الموضوع بالتخصص الذي ينتمي إليه الطالب.
- عدم وجود دراسة سابقة تتناول الموضوع بحيث يصبح البحث تكراراً أو نقلاً لأعمال علمية سابقة.
- وجود قدرة واستعداد لدى الباحث لمعالجة الموضوع.
- الاستعانة بالمشرف العلمي على عمل البحث والالتزام بتوجيهاته ونصائحه بخصوص اختيار الموضوع.

فكلما تقيد الطالب بهذه الأمور ضمن لعمله بداية صحيحة تشكل خطوة مهمة في سبيل إعداد العمل؛ إذ إن شرط سلامة النهايات تصحيح البدايات.

كما أن الاختيار الجيد لموضوع دراسة مقارنة في مجال القانون هو مجرد بداية تفتح الباب للباحث ليقوم بخطوات عمل البحث العلمي المتعددة.

ومن حيث الشكل، فإن فنية المقارنة القانونية تبدأ بكتابة مقدمة البحث ووضع خطته في مرحلة أولى، وتنتهي بتحليل الخطة وكتابة خلاصة للتحليل في مرحلة ثانية.

ونحاول هنا تقديم اقتراح بطريقة منهجية للتعامل مع المرحلتين، وهي طريقة معتمدة في كثير من مراكز البحوث والمختبرات المتخصصة في إجراء الدراسات القانونية

المقارنة والمكلفة بالإشراف في مجال تخصصها على إعداد الرسائل والأطروحات العلمية في الكثير من الجامعات الفرنسية والإفرائكوفونية عامة (Sophie Boutillier 2007).

المطلب الأول: كتابة مقدمة البحث ووضع خطته

في هذه المرحلة من إنجاز البحث، سواء أكان رسالة ماجستير أم أطروحة دكتوراه، يقوم الباحث بكتابة مقدمة البحث أولاً قبل أن يضع الخطة التي سيعتمدها في تحليل مختلف محاور الموضوع.

الفرع الأول: كتابة مقدمة البحث

يمكن القول: إن «مقدمة الدراسة هي الجزء الذي يبدأ به نص الرسالة أو الأطروحة، وهي جزء رئيس منها» (عمادة الجودة، ١٤٣٥هـ، ص ١١). وطبقاً للمنهجية المتبعة في كليات القانون في فرنسا، وفي بعض دول المغرب العربي، فإن المقدمة في مجال دراسات المقارنة القانونية تحتوي على نقاط أساسية من شأنها أن تبرز خصوصيات الدراسة المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر لاستخراج نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق والتنوع بينها عبر تحليل خطة البحث بهدف الوصول في النهاية إلى نتائج وتوصيات (Pierre N`da, 2007, p. 22 et s.).

ففي نقطة أولى من مقدمة الدراسة القانونية المقارنة يقوم الباحث بطرح موضوع دراسته بطريقة يتضح من خلالها - بما لا يدع أي مجال للشك - أنه بصدد معالجة الإشكالية القانونية في شكل دراسة مقارنة. يقدم الباحث هنا التعريفات المختلفة للموضوع انطلاقاً من رأي كل قانون يدخل في إطار المقارنة التي ينوي القيام بها.

ويتعين عليه أيضاً - في هذه المرحلة - الإدلاء برأي كل قانون تشمله الدراسة بخصوص الموضوع، ويتم إبراز ذلك الرأي أولاً من خلال محتوى النصوص التشريعية في كل قانون على حدة، ثم من خلال رأي الفقه وفقه القضاء في الدولة صاحبة القانون. ويتم هنا الاستدلال بنص المواد القانونية وآراء الفقهاء وبالأحكام القضائية محل التعليق، وذلك في متن الرسالة أو في الهوامش والإحالات، حسب ما يتناسب شكلاً مع الطريقة المتبعة لعرض وطباعة المعلومات الواردة في الرسالة أو الأطروحة.

وعند احتمال عناصر هذه النقطة من المقدمة يكون الباحث قد قدم عرضاً موجزاً عن الموضوع، يوضح كيف تعاملت معه النصوص التشريعية والفقهاء والقضاء في القوانين المختلفة.

وفي نقطة ثانية من مقدمة الرسالة أو الأطروحة يستعرض الباحث الظروف التاريخية التي أحاطت بظهور الموضوع في مختلف الأنظمة القانونية محل المقارنة وكيف تطور في مختلف الدول صاحبة القوانين حتى وصلت الحلول التي تقدمها للموضوع إلى ما هي عليه وقت مقارنتها.

ويرجع الباحث في تحديد تطور الأنظمة القانونية للدول إلى العوامل التي تؤثر فيها، وهي اقتصادية واجتماعية وثقافية ودينية، وعليه أن يكون مطلعاً على مدى تطور القوانين وتحديدًا الحلول التي تقدمها لموضوعه، وكيف حصل هذا التطور وتحت مفعول أي عوامل.

وفي النقطة الثالثة من نقاط مقدمة البحث يتم استعراض موقف القانون الدولي من الموضوع بصفة موجزة، وخصوصاً موقف المعاهدات الدولية التي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة، كما يتم تحديد مدى تأثير هذه التشريعات الدولية على القوانين الداخلية محل الدراسة المقارنة، كل على حدة، أو على تطبيقاتها أمام القضاء الداخلي؛ لأنه في بعض الحالات تحكم محكمة النقض في الدولة بإمكانية التطبيق المباشر للمعاهدة الدولية أمام المحاكم الوطنية، مثال ذلك: الحكم القضائي المرخص في التطبيق المباشر للمعاهدة الدولية لحقوق الطفل أمام المحاكم الفرنسية (note Elga, 1909.jur, 2005 Dalloz).

وهنا يمتد مجهود الباحث إلى محتوى القانون الدولي المتعلق بموضوعه مقارنة مع ما تم استعراضه في النقطة الأولى من المقدمة المخصصة لطرح الموضوع في القوانين الداخلية.

وفي نقطة رابعة من مقدمة الدراسة القانونية المقارنة يقوم الباحث بتحديد دقيق لمجال دراسته، فيضع لها إطاراً محدداً يوضح حدودها الموضوعية والمكانية والتاريخية. وفي هذه المرحلة يقوم الباحث برسم حدود لا يمكنه الخروج عنها في إعداد المراحل اللاحقة لدراسته، سواء تعلق الأمر بوضع الخطة أو تحليلها أو صياغة الخلاصة والنتائج

والتوصيات. ومن شأن هذا التحديد ضبط إطار عمل الباحث وتمكينه من أن يعي - منذ البداية - حدود هذا الإطار، فيجنبه ذلك خطر الخروج عن الموضوع.

ويكتسي أمر تحديد مجال الدراسة أهمية خاصة بالنسبة إلى مقدمة الدراسات القانونية المقارنة التي تحاول تبيان نقاط الاختلاف والاتفاق والتنوع بين القوانين محل الدراسة في جميع قواعدها ومحتوياتها المتعلقة بنقطة معينة، ثم اختيارها لتشكّل موضوع البحث. بهذا الخصوص يجب أن يكون الموضوع على قدر كبير من الدقة والوضوح ليسهل على الباحث تناوله بعد تحديد إطار العمل.

ولهذا السبب دأبت كليات القانون على إحاطة مرحلة اختيار موضوعات الرسائل والأطروحات بقدر من الصرامة؛ إذ يخضع اعتماد موضوع البحث لإجراءات عديدة، حيث يتم عرض الموضوع على مجلس القسم للموافقة قبل إحالته إلى مجلس الكلية للاعتماد.

وقد تشكل هذه المرحلة عقبة حقيقية في وجه الباحث الذي يقوم بمحاولات متعددة قبل أن يحصل على الاعتماد اللازم لبدء البحث في الموضوع. وتطبق أغلب الجامعات هذه المسطرة حرصاً منها على ضمان جودة الموضوعات المعتمدة في الماجستير أو الدكتوراه، فيتم إلغاء كل الموضوعات التي سبق بحثها، وكذا التي لا تستجيب لمتطلبات السياسة البحثية في الجامعة.

وعلى العموم ينجح الباحث في تحديد مجال دراسته إذا رسم لها حدوداً موضوعية واضحة يمكنه الالتزام بها خلالها، فلا يقصر في معالجة الموضوع من كل جوانبه، لكنه لا يتجاوز الحدود المرسومة للبحث.

وفي نقطة أخيرة من المقدمة: على الباحث أن يحدد الأهمية العلمية لدراسته من خلال الإجابة عن السؤال التالي: «لماذا هذه الدراسة بالذات؟ وما الفائدة المنتظرة منها؟» (عمادة الجودة، ١٤٣٥هـ، ص ١٢).

ومن المعترف به في الدراسات القانونية المقارنة أنها تستمد أهميتها - على العموم - من الإسهام في مجهود التقريب بين أنظمة قانونية مختلفة، وفي إثراء بعضها من بعض.

وينصبّ تحديد أهمية الموضوع على إعلان النقاط الكبيرة من خطة الدراسة على شكل فصول هي فصول الرسالة أو الأطروحة. ولضمان جودة هذا الجزء المهم من الرسالة أو الأطروحة يقوم الباحث بكتابة المقدمة تحت رعاية المشرف العلمي على دراسته القانونية المقارنة.

الفرع الثاني: وضع خطة البحث

«الخطة هي - في الحقيقة - رسم عام لهيكل البحث يحدد معالمه والآفاق التي ستكون مجال البحث والدراسة» (أبو سليمان، ١٤٢٩هـ، ص ٧). تبدأ عملية وضعها - بالنسبة إلى الدراسة القانونية المقارنة وفقاً للمنهجية المتبعة في كليات القانون الفرنسية، وفي بعض دول المغرب العربي - في نهاية المقدمة التي يعلن فيها الباحث عن الخطوط العريضة لخطة دراسته في شكل فصول تتعدد حسب متطلبات التحليل (Pierre N`da, 2007, p. 15).

وفي هذه المرحلة من إعداد البحث - وضع خطة الرسالة أو الأطروحة - بأساسياتها وجزئياتها - يتطلب توفر قدر من الفنية القانونية لدى الباحث تمكنه من وضع خطة متوازنة من جهة، وتخدم الموضوع من جهة أخرى. ويجب مراعاة توازن الخطة في جميع المراحل.

وأول هذه المراحل هو التقسيم المعلن في المقدمة الذي يجب أن يكون متوازناً من حيث عدد الفصول وتوزيعها لخدمة أوجه موضوع المقارنة كافة. ويحصل ذلك إذا كانت مجرد قراءة عناوين الفصول تمكن من التأكد من أنها متوازنة في تناولها لنقاط الاختلاف والاتفاق والتنوع بين القوانين محل المقارنة.

ويكون عدد فصول الدراسة كافياً لإبراز الخطوط العريضة للمقارنة القانونية المتمثلة، أولاً: في الإحاطة بمحتوى الأنظمة القانونية المعروضة للدراسة من خلال الموضوع: كيف تناولته؟ وما الحلول المتوفرة فيها بشأنه؟

وثانياً: في إبراز أوجه الاختلاف والاتفاق والتنوع بين تلك القوانين، ومقارنة الحلول متفقة كانت أو مختلفة أو متنوعة للوصول في الأخير إلى بلورة نتائج للمقارنة واقتراحات لمحاولة التقريب بين القوانين محل المقارنة وإثراء محتوياتها.

كما يجب أن تكون الفصول قابلة للتقسيم إلى أجزاء متوازنة هي الأخرى وتمكّن حقيقة وبصفة فعالة من تفكيك عناوين الفصول خدمة لموضوع الدراسة. بعد ذلك تقسم الفصول إلى مباحث. وتقسم هذه الأخيرة إلى مطالب تمكّن من تفكيك عناوينها تفكيكاً هو الأخير في وضع خطة الرسالة أو الأطروحة.

عندما يقوم الطالب بالتقسيم - الفصول إلى مباحث والمباحث إلى مطالب - يراعي في ذلك التوازن من حيث عدد المباحث والمطالب ومن حيث توزيع المحتويات بين هذه التقسيمات (Sophie Boutillier, 2007, p.).

بخصوص المباحث، فهي أجزاء متماسكة من حيث المنطق والمحتوى، ويجب أن تنطوي عناوينها تحت عنوان الفصل الذي تنتمي إليه، بحيث تمكّن من توظيف المعلومات خدمة لعنوان شامل لها هو عنوان الفصل. ويشكل توازن المباحث من حيث العدد والمحتوى شرطاً لازماً لتوازن الفصل الذي هو تقسيمات له.

وفيما يتعلق بالمطالب التي تقسم المباحث إلى أجزاء في الظروف نفسها والطريقة نفسها التي تم تقسيم الفصل بها إلى مباحث، فمن الضروري أن تنطوي عناوينها تحت عنوان جامع لها هو عنوان المبحث بحيث يمكنها احتواء التحليل المفصل للموضوع بكل مكوناته وجزئياته.

لذلك يجب على الباحث التأكد من وجود التوازن في المباحث المختلفة: من حيث العدد، والمحتوى الذي يتضمنه كل مطلب من مجموع تحليل الموضوع ومعالجته.

فنص الرسالة أو الأطروحة وارد في النهاية في مطالب خطتها، ولذا يتم قياس محتوى الدراسة بالنظر إلى محتوى المطالب، إن كانت تفكك الموضوع تفكيكاً جيداً من حيث الشكل وتعالجه معالجة وافية من حيث المضمون، فإن القارئ سيلمس فيها الجودة العلمية المطلوبة في الرسالة أو الأطروحة.

وعامة فإن النجاح في وضع خطة الدراسة القانونية المقارنة مرتبط بنجاح متسلسل في وضع الفصول، ثم المباحث ثم المطالب. لذا على الباحث أن يضع لخطة عمله تصوراً متكاملًا لبنية نهائية لدراسته؛ مع العلم بأن التقدم في إعداد البحث ربما أظهر خللاً أو

نقصدًا في توازن الخطة برمتها، أو في توازن بعض أجزائها، فيستجيب الباحث لضرورة إعادة النظر فيها؛ لتكييفها مع المتطلبات المنهجية للدراسة، مراعاة لخصوصياتها كدراسة قانونية مقارنة. وهنا تتم إعادة النظر في الخطة وفي تقسيمات الدراسة بموافقة المشرف العلمي كلما ظهرت ضرورة في إجراء تغيير فيها، ويتم ذلك تحت رعاية المشرف.

ويتم كذلك تكييف الخطة مع المتطلبات المنهجية للدراسة مراعاة لمحتوى هذه الأخيرة كمادة علمية من القانون المقارن؛ إذ تضاف كل دراسة قانونية مقارنة يتم الاعتراف لها بالجودة إلى الدراسات الجامعية التي أسهمت إسهامًا كبيرًا في تكوين وتطوير القانون المقارن. وقد بدأت تؤدي ذلك الدور منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي بدعم من فقهاء القانون في أوروبا، أمثال: الألماني ميتر ماير والفرنسي افولكس الذي أسس «المجلة الخارجية للتشريع» (المقارن) سنة ١٤٠٨م والبريطاني ليون ليفي الذي قام بمقارنة القوانين التجارية في العالم (Moritz Huntsman, 2013, p.7).

المطلب الثاني: تحليل خطة البحث و خلاصة التحليل

في معظم كليات القانون في العالم - على غرار ما يجري في كلية العدالة الجنائية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - تتم الموافقة على خطط الماجستير والدكتوراه من طرف المجلس العلمي للقسم المعني بالدراسة، ثم يتم بعد ذلك اعتمادها النهائي من طرف مجلس الكلية. عندما تحصل الخطة المقدمة من طرف الباحث على الموافقة والاعتماد الرسمي كخطة رسالة أو أطروحة وفقًا للمسطرة المذكورة (عمادة الجودة، ١٤٣٥هـ، ص ١٤)، تبدأ مرحلة جديدة من مراحل إعداد البحث، وهي كتابة نص الدراسة بمتنها وهوامشها (ابن الأثير، ١٩٣٩م) المتمثل في تحليل الخطة، و خلاصة التحليل.

الفرع الأول: تحليل خطة البحث

«إن رسالة الماجستير أو أطروحة الدكتوراه تعد فرصة جيدة للباحث يمارس من خلالها منهجية البحث العلمي وأسلوبه الرصين، محققًا إنجازًا علميًا» (عمادة الجودة، ١٤٣٥هـ، ص ٣).

وعامة لا يكون الإنجاز كذلك إلا إذا توافرت في البحث العلمي خصائص عامة،

من أهمها الموضوعية في التحليل، والأمانة العلمية في عرض الأفكار والاقتراس من الآخرين، والاعتماد على الدليل العلمي في الإثبات، والتوثيق، والأصالة في الإنتاج، والدقة في صياغة نص الرسالة أو الأطروحة.

وبخصوص الدراسات القانونية المقارنة، فإن مرحلة تحليل خطة البحث هي مرحلة اختبار للباحث في موضوع كفاءته وقدرته على استخراج عناصر المقارنة من القوانين المعروضة للدراسة في موضوع المقارنة المحدد ومعالجتها، وكذلك في أمانته في التعامل مع المضمون الذي يعطيه لبحثه وتحديدًا فيما يتعلق بعرض الأفكار والمعلومات التي يرى أنها تخدم الموضوع، وكذلك من حيث الاقتباس من الآخرين، والإحالة إلى مؤلفاتهم وأعمالهم.

ومن خصائص التحليل في المقارنة القانونية اعتماده على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يتطرق فيه الباحث إلى محتوى القوانين المراد مقارنتها والحلول التي يقدمها كل واحد منها فيما يتعلق بموضوع الدراسة تحديدًا وحصراً.

وتتاح هنا للباحث فرصة حصر كل المعلومات ذات الصلة بالموضوع وتوظيفها لتبيان موقف كل من الأنظمة القانونية محل المقارنة من الموضوع.

بعد بلورة المحتوى الذي يخصصه كل قانون للموضوع بصفة كاملة وواضحة في متن الرسالة أو الأطروحة سيتسنى للباحث التعامل بسهولة مع محور التحليل الثاني المتعلق باستخراج وتبيان نقاط الاختلاف والاتفاق والتنوع بين القوانين محل المقارنة.

ويتعلق المحور الثالث من محاور التحليل بصياغة خلاصة الدراسة، ونتائجها، والتوصيات التي يرى الباحث ضرورة العمل بها للاستفادة من النتائج في سبيل تحسين محتوى الحلول القانونية التي ظهر فيها النقص، مقارنة بما يقدمه القانون أو القوانين الأخرى محل الدراسة.

الفرع الثاني: خلاصة التحليل

هي خلاصة الدراسة؛ إذ إنه بعد اكتمال معالجة الموضوع طبقاً للخطة المرسومة، وبعد توظيف المعلومات اللازمة والكافية لإجراء المقارنة بين قانونين أو أكثر بشأن

موضوع الدراسة؛ يصل الباحث إلى المرحلة الأخيرة في إعداد رسالته أو أطروحته، وهي كتابة خلاصة لها.

والخلاصة هي: «النتيجة المنطقية لكل ما جرى عرضه ومناقشته وهو الإسهامات الأصلية والإضافة العلمية الجديدة التي تنسب للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج، وما يدلي به من توصيات» (أبو سليمان، ١٤٢٩هـ، ص ٣٨).

ويتعين عليه هنا عرض الحلول التي توصل إليها من خلال رده على التساؤلات التي طرحتها إشكالية المقارنة التي عالجها البحث من بداية المقدمة مروراً بالخطة وحتى نهاية التحليل المنصب على الخلاصة التي يدون فيها الباحث مراحل عمله، ويوجز فيها مضمونه مبرزاً جوهر ما قام به من مقارنة أفضت إلى نتائج وتوصيات يعالجها بعد ذلك في نقطتين متفرقتين.

أما النتائج فتم صياغتها في نقاط موجزة؛ انطلاقاً من محتوى التحليل والحلول النهائية التي مكنت المقارنة من استخراجها بالتتابع حسب تقدم الباحث في تحليل نقاط الخطة. ويجب هنا ترتيب هذه النقاط بشكل منطقي ومتسلسل وفق التقدم في معالجة موضوع الدراسة بالمقارنة ليتم سرد النتائج التي تتوصل إليها تتابعاً حسب تسلسل الفصول وتقسيماها وحسب مضمون التحليل المخصص لمختلف التقسيمات.

وبالنسبة إلى الدراسات القانونية المقارنة، فالنتائج تتعلق بما تسعى المقارنة إلى تحقيقه، وهو تبيان نقاط الاختلاف والاتفاق والتنوع بين القوانين محل الدراسة وأقد يفضي الوقوف على هذه النقاط ومعالجتها خدمة للموضوع إلى إظهار مواطن ضعف في قواعد أحد القوانين، أو تكامل، أو تناقض بينها، أو تنوع في الحلول التي تقدمها (Pierre N' da, 2007, p.127).

ومن هنا تستمد الدراسات القانونية المقارنة خصوصيتها المتمثلة في الإسهام عبر نتائجها خصوصاً في عملية إثراء القوانين بعضها من بعض. ولهذا السبب يتم استخدام المقارنة بين القوانين المختلفة في العالم؛ لتحقيق أهداف مهمة من بينها: فهم وتطوير القانون الداخلي، وتوحيد مضمون القوانين على المستويين الإقليمي والدولي، وتبيان المبادئ العامة المشتركة بين «الأمم المتحضرة» والمتبعة من طرف محكمة العدل الدولية، وتنظيم التحكيم

الدولي المتعلق بالتجارة الدولية بشكل أسهل (Sophie Boutillier, 2007, p.69).

كما أن استخدام المقارنة بين القوانين، وما تتوصل إليه من إنتاج علمي يمكن المقتن الذي يطلع على العمل العلمي الذي يتناول القانون الوطني بالمقارنة مع غيره من القوانين من فهم هذا القانون، وتحسين محتواه؛ إذ إن هذه المقارنة تسهل اكتشاف أصالة حلوله، لكنها أيضًا توضح نواقصه، وبذلك تنير المشرع الوضعي.

وهكذا تسهم الدراسات القانونية المقارنة بفاعلية في عملية إصلاح القانون الوطني على أساس رؤية واسعة وجامعة لما توفره القوانين الأخرى من حلول مع مراعاة الفروق على مستوى تباين الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية للمجتمعات والدول. ويشكل اختلاف هذه الحقائق من بلد إلى بلد عنصرًا مهمًا يتم اعتباره في عملية المقارنة القانونية؛ لأن قيمة القانون وجودة قواعده ومدى قابليتها للتطبيق بصفة فعلية هي أمور يتم تقديرها على أساس تكيفها مع تلك الحقائق.

والحقيقة أن تكيف القانون مع حقائق البلد يشكل هدفًا منشودًا عند المشرعين المعاصرين، وهم يسعون إلى تحقيقه قدر الإمكان، وتوجه إليه كل الإصلاحات القانونية، ما جعل الباحث في الدراسات القانونية المقارنة يتوصل في نهاية دراسته إلى نتائج ربما أفادت في هذا المجال، وتم استخدامها في الإصلاحات القانونية (Pierre N' da, 2007, p.18).

ولا تحظى - طبعًا - بهذا الاعتماد المشرف إلا دراسة علمية تم الاعتراف لها بدرجة عالية من الجودة. ويحصل ذلك الاعتراف بعد مناقشة الرسالة أو الأطروحة عندما تعترف لها لجنة المناقشة بالجودة العالية، فتأمر بنشرها على نفقة الجامعة التي اعتمدها وأشرفت على إعدادها أو تمنح الباحث إذنًا بالنشر؛ إذ إنه يمنع في معظم الجامعات نشر الدراسات الجامعية المقدمة للحصول على درجة علمية أو شهادة إلا إذا حصلت على ذلك الإذن، نظرًا لجودة مادتها العلمية والفائدة العامة المنتظرة من نشرها.

وبخصوص التوصيات التي يتقدم بها الباحث في نهاية دراسته، فهي تشكل نهاية تحليل الخطة الذي هو متن الرسالة أو الأطروحة، وهي مستمدة من كل ما يتم تسجيله خلال البحث من نواقص في حلول بعض القوانين والأنظمة التي تمت دراستها بالمقارنة، أو من تنوع فيها يمكن أن يكون مصدر إضافة وإثراء متبادل بين التشريعات

محل المقارنة. وتتمثل توصيات الدراسة في الحلول البديلة أو المكملة التي يرى الباحث ضرورة الأخذ بها للاستفادة من النتائج التي سبقتها في سبيل تحسين محتوى النصوص القانونية؛ وهو أمر تتميز به توصيات الدراسات القانونية المقارنة عن البحوث العلمية الأخرى (قنديلجي، ٢٠١٤م).

ومن حيث طريقة التقديم، تعرض النتائج والتوصيات في نقاط مرتبة وموجزة في شكل مُجمل تحدد المحتوى المقصود بشكل واضح، وتتعدد بتعدد النتائج والتوصيات، فتخصص جملة واحدة منها لكل نتيجة، وجملة واحدة لكل توصية. المهم في هذه المرحلة من الرسالة أو الأطروحة هو أن يعبر الباحث عما توصل إليه من نتائج وتوصيات بطريقة تجذب القارئ وتضع في متناوله معلومات دقيقة ومقترحات عملية، بصياغة موجزة ومفيدة.

والحقيقة أن الرسالة أو الأطروحة لا تنتهي بهذه المرحلة، بل تنتهي فعلاً بقائمة المراجع التي يجب أن تتوفر فيها الأمور التالية: أن تتنوع بتنوع أوجه الموضوع ومحاور خطة الدراسة بما يعكس وجه المقارنة الذي هو جوهر الدراسة، وأن تكون غنية فيما تحويه من مراجع، وذلك من حيث الكم والكيف والشكل والمضمون والقدم والحدثة، وأن يكون مرجع منها مقدماً تقديماً كاملاً بمؤلفه وعنوانه ودار نشره وسنته، وأن تكون مرتبة بشكل يُسهّل على القارئ الرجوع إليها والاستفادة منها (قنديلجي، ٢٠١٤م).

المبحث الثاني: دور المقارنة القانونية في تجويد الرسائل والأطروحات العلمية

يبدأ الباحث دراسته القانونية المقارنة، ثم يمر بمراحل إعدادها المختلفة، وهو يحدوه الأمل في أن يتوج مجهوده بالنجاح في إنتاج عمل علمي، يتم الاعتراف له في النهاية بالجودة والفائدة.

ومما يساعده في تحقيق هدفه، نوعية المعالجة القانونية التي يقوم بها، وهي المقارنة التي تعد عملاً مساعداً للباحث حتى في الدراسات المقارنة التي تعتنى بمقارنة القانون الوضعي بالشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: المقارنة القانونية عامل مساعد في إعداد البحث

يختار الطالب - في العادة - موضوع دراسته على أساس معطيات يعد من خلالها أكثر استعداداً لمعالجته فنياً وموضوعياً. وقبل اختيار موضوع الرسالة أو الأطروحة يفكر الباحث في أمور كثيرة لها التأثير المباشر في قرار الاختيار.

ومن بين هذه الأمور وجود خلفية لديه عن الموضوع «دراية وخبرة» وتوافر المراجع والدراسات التي لها صلة به، ثم يتساءل عن مدى أهمية الموضوع وما يمكن أن يقدمه فيه.

والهاجس الحقيقي لدى الباحث هو التأكد من قدرته على إكمال البحث والتغلب على الصعوبات التي يمكن أن تعترض سبيله أثناء إعداده للعمل. وقد يجد في منهج المقارنة القانونية ما يطمئنه ويبدد بعض مخاوفه، ويشجعه على اختيار موضوع من موضوعات المقارنة القانونية التي لا يخلو اعتمادها من إيجابيات، كما تتوفر بشأنها وسائل مساعدة على البحث العلمي في مجالها (Pierre N`da, 2007, p.43).

الفرع الأول: إيجابيات اعتماد منهجية المقارنة القانونية

عندما يصل الباحث في دراساته الجامعية إلى مستوى البحث العلمي بعد إكماله فترة الدراسة النظرية في برنامج الماجستير أو الدكتوراه بنجاح، يحدث تحول في اهتماماته الدراسية؛ إذ يصبح شغله الشاغل الانطلاق في إعداد الرسالة أو الأطروحة، ثم التقدم في إعدادها طبقاً لبرنامج زمني محكم يحترم الآجال المحددة للمناقشة. فتحضير الرسالة أو الأطروحة ومناقشتها يشكلان شرطاً لا غنى عنه للحصول على شهادة الماجستير أو الدكتوراه في البرنامج الدراسي المعني.

في بداية هذه المرحلة من الدراسة يشعر الطالب أنه غير مهياً بما فيه الكفاية لدخول معترك البحث العلمي بدءاً باختيار موضوع لدراسته ومروراً بوضع خطتها ومناقشتها أمام لجنة علمية، ثم كتابة متن الدراسة ووصولاً في نهاية المسار البحثي إلى مناقشتها بنجاح. ويعود ذلك التخوف والشعور بالقصور لدى الطالب إلى نقص في التكوين على مناهج البحث العلمي؛ إذ إن بعض كليات القانون لا تركز وقتاً كافياً لدراسة هذه المناهج في مرحلة الدراسات النظرية، سواء في برنامج الماجستير أم الدكتوراه.

وبالرغم من أن التكوين على مناهج البحث العلمي هو الضمانة الأساسية لتزويد الطالب بالفنيات المنهجية اللازمة والمستخدمة في إعداد الرسالة أو الأطروحة، فإن بعض كليات القانون لا تخصص لهذه المادة أكثر من ساعتين أسبوعياً تتم برمجتها في فصل واحد من فصول الدراسة النظرية.

وفي هذه الظروف يبدأ الطالب مسيرة البحث باختيار موضوع دراسته في المجال الذي يراه مناسباً له اعتباراً لتخصصه وخلفيته العلمية ومدى تحكمه في فنية المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة؛ ذلك أن اعتماد أي منهجية له إيجابياته وسلبياته.

وفيا يخص منهجية المقارنة القانونية، فإن إيجابياتها متعددة وتتجسد في تدليل الصعوبات التي تعترض سبيل الباحث في مجال المقارنة.

ومن إيجابيات اعتماد منهجية المقارنة القانونية : سهولة كتابة المقدمة مبنية على نقاط محدودة العدد والمحتوى (شليبي، ١٩٦٨م). فالالتزام بهذه النقاط على تسلسلها يمكن الباحث من توظيف المعلومات التي تخدم هذه النقاط دون خشية الخروج عن موضوع المقدمة أو الوقوع في العموميات.

وهكذا تتم الوقاية من أكثر الأخطاء شيوعاً في كتابة مقدمة البحث العلمي غير المعتمدة على منهجية مقدمة المقارنة القانونية (الهوري، ١٩٨٠م).

ومن هذه الإيجابيات - أيضاً - وجود نقاط الخطة الأساسية جاهزة أصلاً في كل دراسة مقارنة؛ إذ إن عناصر المقارنة هي التي تستخدم في تقسيم الموضوع إلى أجزاء، هي أجزاء خطة البحث. ومن السهل عادة أن يقوم الباحث بمجرد أولي لنقاط الاتفاق والاختلاف والتنوع الموجودة في القوانين التي سيقوم بمقارنتها فيما يتعلق بموضوعه. وبعد حصر هذه العناصر يقوم الباحث بتجميعها في تقسيمات تتعدد بحسب متطلبات الدراسة، ثم يكيف الخطة في مجموعها مع هذه المتطلبات ومع خصوصيات الدراسة (ملحس، ١٩٧٣م).

كما أن اعتماد منهجية المقارنة القانونية له إيجابية على مستوى تحليل الخطة إذ إنه

يتعين على الباحث مقابلة أوجه الاتفاق والاختلاف في توظيفه للمعلومات التي تخدم مختلف أوجه الموضوع. ومن شأن ذلك أن يساعد الباحث في التعامل مع الموضوع بمنطق مقبول يعالج عناصر المقارنة في القوانين المختلفة محل دراسته ويقابلها طبقاً لخطة مبنية هي الأخرى على تقسيم منطقي لنفس العناصر.

ومن خلال هذه المعالجة يتوصل الباحث في النهاية إلى الإحاطة بنقاط الضعف ومواقع التنوع في كل قانون مقارنة مع الآخر (Pierre le Grand, 2006, p. 122).

ومن إيجابيات اعتماد الباحث لمنهجية المقارنة القانونية كذلك الوصول بالطالب في نهاية بحثه إلى نتائج تجسد ما ينتظر من الدراسة المقارنة، ولم يتطلب تبيانها مجهوداً كبيراً مقارنة مع ما يتطلبه استخراج نتائج الدراسات الأخرى بمناهجها المختلفة. فنتائج الدراسة القانونية المقارنة تتعلق أساساً بما يتوصل إليه الباحث من نقاط الاختلاف ونقاط الاتفاق ونقاط التنوع في الحلول والأحكام التي قدمتها القوانين محل المقارنة للموضوع.

ومن إيجابيات اعتماد منهجية المقارنة القانونية أخيراً فتح المجال في نهاية البحث لتوصيات واقتراحات الباحث الذي يصبح - بحكم التزامه بالمنهجية ورسم الخطة طبقاً لها وتوظيف المعلومات خدمة لتلك الخطة - قادراً على تقديم اقتراحات تنطلق من مجموع محتوى الدراسة ومن نتائجها تحديداً (ملحس، ١٩٧٣م).

الفرع الثاني: توفر وسائل مساعدة في إعداد البحث العلمي

من المعروف عند المتخصصين في مناهج البحث العلمي أن الباحث الذي يختار موضوع دراسة قانونية مقارنة، إنما يقع اختياره عن وعي - في أكثر الحالات - على دراسة توفر من حيث المنهج العلمي المتبع في إعدادها وسائل تساعد الباحث في عمله على أصعدة متعددة (أبو سليمان، ٢٠٠٥م).

وفيهما يتعلق بالقوانين محل الدراسة، فإن مادتها متوفرة في شكل نصوص تشريعية، وفي شكل مراجع في الفقه وفقه القضاء. وهي مراجع يشكل توافرها عاملاً مساعداً للباحث الذي يجد جزءاً أساسياً من المادة العلمية لعمله جاهزاً للاستخدام، ويتم إعفاؤه

من مشقة جمع المراجع والبحث عن النادر منها. ومن شأن وجود هذه المراجع أن يوفر على الباحث وقتاً ثميناً يمكن استغلاله في التهيئة لوضع خطة الدراسة سبيلاً إلى بدء مرحلة الصياغة والتحليل (Pierre le Grand, 2006).

ومن الوسائل المساعدة في إعداد الدراسات القانونية المقارنة كذلك توافر مراجع القانون المقارن في جميع أشكالها: موسوعات وكتب ومجلات متخصصة ومنشورات دورية. فمادة القانون المقارن قد عرفت تطوراً كبيراً وسريعاً في الوقت نفسه، بحكم كثرة المتدخلين في إنتاجها والمستفيدين من استخدامها من متخصصين وباحثين ومحامين وقضاة ومشروعين على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

وعلى الصعيد الوطني يرجع مشروعو الدول اليوم في كثير من الأحيان إلى القانون المقارن للاستفادة منه في إجراء الإصلاحات التشريعية في مجالات مختلفة من حياة المواطنين وتنظيم الدولة بقطاعيها العام والخاص). (Mohamed Moctar Ould bah -1981)

وعلى الصعيد الدولي يتم استخدام محتوى القانون المقارن في وضع تنظيم قانوني للعوالم وتنميته، وكذلك في توحيد القانون على المستويين الإقليمي والدولي. كما أن المقارنة القانونية تؤدي دوراً جوهرياً في تنظيم التجارة الدولية خصوصاً فيما يتعلق بالتحكيم الدولي (عرفة، ٢٠٠٦).

ومن الوسائل المساعدة في إعداد الدراسات القانونية المقارنة نذكر أخيراً: توافر الدراسات السابقة لجل موضوعات القانون المقارن الكبيرة، وهو ما يعطي الباحث مادة علمية إضافية، تتميز بالتنوع والغزارة والتجدد. وهو ما يرجع إلى انتشار مراكز البحث العلمي المتخصصة في الدراسات القانونية المقارنة في الكثير من كليات القانون في العالم. وفي الجامعات الفرنسية على سبيل المثال يتوافر الكثير من كليات القانون على مراكز أو مختبرات متخصصة في الدراسات القانونية المقارنة، وتمنح هذه المؤسسات جوائز تشجيعية لأجود البحوث الجامعية في التخصص ومنها نشر البحوث المتميزة على نفقات الجامعة.

المطلب الثاني: خصوصية المقارنة بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية

يقول المفكر الفرنسي ومؤسس القانون المقارن Montesquieu : «إن المقارنة تفيد الجمع بين شيئين أو أكثر بطريقة متساوية، وعليه فإن القانون المقارن يفرض دراسة القوانين بالطريقة نفسها ودون حكم سابق بسمو واحد منها على الآخر» (Montesquieu, 1749, p.29).

إلا أن قاعدة الحياد هذه في المقارنة لا تنطبق على المقارنة التي تجمع بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية، بل يجب فيها التحيز للشريعة إن لم تكن المقارنة تهدف إلى تكييف القانون معها.

الفرع الأول: التحيز في مقارنة القانون بالشريعة

إن المقارنة القانونية هي مقارنة منهجية تهدف في الأصل إلى مقارنة القوانين الوضعية فيما بينها، ومن المبادئ التي تحكمها فعلاً مبدأ التزام الباحث بالموضوعية والابتعاد عن التحيز. فمن المنطقي أن تتم المقارنة بين القوانين دون أي حكم سابق بسمو واحد منها على الآخر.

وعلى الباحث أن يعالج محتوى القوانين ونقاط الاتفاق والاختلاف بينها بكل إنصاف وذلك لضمان الموضوعية والحياد اللذين تفرضهما الدراسات المقارنة (إيميل دوركهايم، - ترجمة - ١٩٩٩م). غير أن قاعدة المساواة هذه لا تنطبق على عملية المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

فمن حيث الشمولية في التطبيق تعد الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان في حين لا يعرف القانون الوضعي الأبدية، ولا الشمولية في التطبيق، فهو صالح للتطبيق من تاريخ إنشائه إلى تاريخ إلغائه، وله سلطان كامل بين التاريخين. كما أنه محكوم بمبدأ الإقليمية؛ إذ إنه يطبق على إقليم الدولة ولا يتجاوزه سلطانه (أبو غدة، ١٤٠٧هـ).

وفي هذه الظروف تكون مقارنة القانون الوضعي بالشريعة غير واردة بشكلها العادي المتعامل مع أطراف المقارنة بالتساوي؛ تشبهاً بمبدأ الموضوعية والابتعاد عن التحيز، بل

يتم تأكيد سمو الشريعة على غيرها من الشرائع السماوية، فأحرى على القوانين الوضعية التي هي من صنع الإنسان، ومنه تستمد الضعف والنقصان (دوزنتال، فرانتز، ١٩٦١م).

وفي واقع مقارنة القوانين بالشريعة الإسلامية اليوم، فهي مرتبطة بالبيئة التي تتم فيها الدراسة وبشخص الباحث وخلفيته الدينية. ففي الجامعات الغربية يسجل اهتمام كبير بمقارنة قوانين بلدانهم بالشريعة الإسلامية، لكن تلك المقارنة تتم في الظروف نفسها التي تتم فيها مقارنة قانون وضعي بقانون آخر وضعي طبقاً لقاعدة الحياد والمساواة بين القوانين التي تتم مقارنتها (دوزنتال، فرانتز، ١٩٦١م).

ويرجع ذلك إلى غياب الوازع الديني عند الباحثين غير المسلمين، وإلى علمانية المؤسسات المشرفة على الدراسات المقارنة. ويفسرون ذلك بمقتضيات الموضوعية وعدم الانحياز في المقارنة بين نظامين قانونيين: «واحد ديني والآخر علماني» (Pierre le Grand, 2006, p.130 et s.)، إلا أننا نرى فيه انحيازاً غير معلن لصالح القوانين الوضعية، وهو خال من الموضوعية التي ينادي بها الباحثون والقائمون على هذه الدراسات.

أما في جامعات الدول الإسلامية، فإن كليات القانون تعترف للشريعة الإسلامية بالسمو على القوانين الوضعية، مما لا يفتح أي مجال للمقارنة بينهما على وجه المساواة (Pierre le Grand, 2006, p.47) وبروح التجرد والابتعاد عن الانحياز.

ولا يفتح باب المقارنة بين الشريعة والقانون إلا إذا كانت المقارنة تنطلق من حكم سابق بسمو الشريعة، وتتم بهدف تكييف القانون مع قواعد الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني: المقارنة من أجل تكييف القوانين مع الشريعة الإسلامية

لقد ورثت دول عربية وإسلامية كثيرة عن الاستعمار الأجنبي قوانين وضعية، كانت تحكم كل مجالات حياة المجتمع والدولة في ظل الاستعمار وفي السنوات الأولى للاستقلال.

وفي وقت مبكر برز لدى الكثير من هذه الدول توجه عام يهدف إلى التخلص من بعض هذه القوانين واستبدالها بنصوص شرعية إسلامية وإلى تكييف بعضها الآخر مع قواعدها (عودة، ١٩٩٨م). وتتم العمليتان إثر إجراء مقارنة بين الشريعة والقوانين، مقارنة

تعترف بسمو هذه الأخيرة وتقدس مصالح المجتمع وقيمه ودينه. ولنأخذ مثلاً من الدول التي تبنت هذا المسلك: بلدي موريتانيا (1981- Mohamed Moctar Ould bah).

كانت موريتانيا من بين الدول التي قررت إجراء إصلاح قانوني شامل، وتبنت لذلك المقارنة بين قوانينها الوضعية الموروثة في معظمها من الاستعمار الفرنسي والشريعة الإسلامية بهدف «أسلمة» النصوص المطبقة في البلد طبقاً لما كان ينادي به المجتمع وقياداته الدينية دون استثناء، بالإضافة إلى الكثير من قادة الرأي فيه (عودة، ١٩٩٨ م).

ولهذا الغرض تم تشكيل لجان تضم علماء شرعيين وقانونيين، وقضاة ومتخصصين، وخبراء في كل المجالات التي لها صلة بالإصلاح القانوني المطلوب. وقد عكفت هذه اللجان على مراجعة قوانين كثيرة معتمدة في ذلك منهجية المقارنة بين الشريعة والقوانين بهدف إلغاء هذه الأخيرة أو تكييفها مع النص الشرعي الإسلامي.

وقد أسفرت أعمال هذه اللجان التي اعتمدت على منهجية المقارنة بين الشريعة والقوانين الموريتانية الوضعية عن نتائج مهمة نذكر منها:

- إصلاح القانون الجنائي، الذي صدرت له مدونة باسم «مدونة القانون الجنائي الموريتاني» في عام ١٩٨٣ م بمحتوى شرعي إسلامي، تقرر تطبيق عقوبات الحدود والقصاص والتعازير.

- إصلاح القانون المدني، بإلغاء بعض قواعده الوضعية وتعويضها بقواعد شرعية إسلامية، والإبقاء على القواعد التي لا تتناقض معها، وذلك في شكل مدونة هي «مدونة العقود والالتزامات الموريتانية» الصادرة سنة ١٩٨٩ م. وقد أحالت المدونة الجديدة إلى قواعد الشريعة الإسلامية عامة وإلى المذهب المالكي - الذي هو مذهب البلد - كل ما يحصل من غموض أو إغفال في المدونة.

- إصلاح قانون الأحوال الشخصية بإصدار «مدونة الأحوال الشخصية الموريتانية» سنة ٢٠٠١ م، التي تستمد كل محتواها من الشريعة الإسلامية، وقد أحالت هي الأخرى إلى الفقه المالكي كل ما يحصل من غموض أو إغفال في المدونة.

وقد تناولت دراسات جامعية، من بحوث محكمة ورسائل وأطروحات هذه الإصلاحات، وأكدت الدور الإيجابي الذي يؤديه اعتماد منهجية المقارنة في وضعها وإبرازها للوجود عن طريق تطبيق فنياتها وتوظيف محتواها، ثم الاستفادة من نتائجها لاختيار الحل الأجود والأنسب لحقائق موريتانيا ولتطلعات شعبها في مجال الإصلاحات التشريعية.

وقد تم الاعتراف لبعض هذه الدراسات بالجودة العلمية العالية في الداخل والخارج ما عكس بجلاء نجاح تجربة الباحثين الموريتانيين في مجال المقارنة القانونية، كما أوضح الدور الإيجابي الذي أدته المقارنة القانونية في إصلاح النصوص الموريتانية وإثرائها. وهي الرسائل والأطروحات التي تمت مناقشة بعضها في جامعات أجنبية في دول المغرب العربي وفي فرنسا (Mohamed Moctar Ould bah, 1981, p. 127).

الخاتمة

يشكل الجهل بالفنيات المنهجية لإعداد البحوث العلمية المختلفة أكبر عائق في وجه الجهود المبذولة من طرف الجامعات، لرفع مستوى الرسائل والأطروحات. لذلك كان الاهتمام بهذه الفنيات مبرراً من مبررات التركيز على تدريس مادة مناهج البحث العلمي في جميع البرامج الجامعية، ومسوغاً من مسوغات إنشاء إدارات للجودة والاعتماد الأكاديمي مكلفة من بين أمور أخرى بالنهوض بالبحث العلمي والسهرة على جودة إنتاجه، ومن ذلك الرسائل والأطروحات (العبد الكريم، ٢٠٠٩).

وما فنية المقارنة القانونية إلا واحدة من هذه الفنيات المنهجية، التي قد يكون الباحث يجهلها تماماً، ولا يمنعه ذلك الجهل من اختيار موضوع دراسة مقارنة.

والنتيجة الطبيعية لهذا «التهور» هي أن يواجه الباحث صعوبات كبيرة في إعداد بحثه، وفي هذه الظروف لا يتوقع منه أبداً أن يصل بدراسته إلى حدود الجودة المقبولة والمطلوبة في الرسالة والأطروحة.

والسبب هو أن جودة الرسالة أو الأطروحة مرهونة قبل كل شيء بحسن اختيار الموضوع وإتقان الفنية المنهجية التي تستخدم لمعالجته.

وفىما يتعلق بالدراسات المقارنة والمنهجية المتبعة في كتابتها، توصلنا من خلال العروض السابقة إلى نتائج كثيرة، من أهمها:

١- أنه من العوامل التي تحد من جودة الرسائل والأطروحات المعدّة في مجال المقارنة القانونية أمران أساسيان:

- الاختيار غير المناسب لموضوع الرسالة أو الأطروحة، وهو أمر يقع في الكثير من الحالات.

- عدم إتقان الباحث لفنية المقارنة لتطبيقها بصفة فعلية على موضوع دراسته، وهي ظاهرة يشكو منها الكثير من المشرفين والمناقشين.

٢- أن إتقان فنية المقارنة يوفر للباحث وسائل مساعدة في إعداد البحث العلمي ويضمن لهذا الأخير مستوى لائقاً من الجودة.

٣- أنه يمكن توظيف المقارنة في عملية تكييف القوانين الوضعية مع مضمون الشريعة الإسلامية في الدول الإسلامية التي تختار ذلك التوجه السليم لإصلاح تشريعاتها (عودة، ١٩٩٨م).

ومن أجل الإسهام في حل «معضلتى» اختيار الموضوع وإتقان فنية المنهجية ومن ثم الإسهام في تحسين جودة الرسائل والأطروحات، أرى أنه من المناسب اتخاذ إجراءات محدّدة مستمدة في معظمها من تجربة طويلة في إدارة الأقسام العلمية والهيكل البحثية. ومن هذه التجربة وبناء على النتائج نتقدم بالتوصيات التالية:

١- الحد من حرية الطلاب في اختيار موضوعات البحوث، وذلك بإحدى طريقتين:

- إما عن طريق عرض موضوعات جاهزة على المتقدمين للبحوث، وذلك ضمن لائحة يعدها القسم العلمي المعني، على أساس اقتراحات من أعضاء هيئة التدريس، تتم مناقشتها والتأكد من أنها لم تبحث. ولا يقبل اختيار موضوع خارج هذه القائمة؛

- وإما عن طريق تكليف أعضاء هيئة التدريس بالإشراف الأكاديمي لصالح طلاب السنة النظرية الثانية من الماجستير والدكتوراه ليقوموا بمساعدة الطالب في عملية اختيار موضوع البحث، بما يضمن له الاستجابة لمعايير أساسية مثل:

- الحدثة والارتباط بمجالات البحث العلمي في كلية العدالة الجنائية بكل أبعادها الشرعية والقانونية والأمنية.
- ٢- الحد من حرية الطالب في اختيار مشرفه العلمي، وترك المسؤولية في ذلك لرئاسة القسم، التي تراعي في قرار تعيين المشرف تخصصه والعبء الإشرافي ومدى استعداد.
- ٣- برمجة حصص تطبيقية كافية في المناهج العلمية لإعداد الرسائل والأطروحات، لفائدة الطلاب المتقدمين للبحث.
- ٤- تنظيم دورات تدريبية لصالح أعضاء هيئة التدريس حول تقنيات الإشراف العلمي على إعداد الرسائل والأطروحات.
- ٥- إنشاء جائزتين سنويتين على مستوى الجامعة تمنح إحداها لأجود رسالة ماجستير والأخرى لأجود أطروحة دكتوراه، يتقدم للفوز بهما الباحثون المتميزون في مجال الدراسات المقارنة الصادرة عن قسم الشريعة والقانون بكلية العدالة الجنائية الذي يتبنى بحكم خصوصيته واهتمامه بالبحوث المقارنة بين الشريعة والقوانين الوضعية، لمعظم موضوعات الماجستير والدكتوراه المقارنة القانونية إلى جانب التأصيل والتطبيق.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

ابن الأثير، نصر الله بن محمد بن عبد الكريم (١٩٣٩م). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

إيميل دوركهيم (١٩٩٩م). قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.

جورج، طرابيشي (١٩٩٦م). نظرية العقل، بيروت: دار الساقبي.

دوزنتال، فرانز (١٩٦١م). مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت.

أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم (٢٠٠٥م). البحث العلمي، مكتبة راشد ناشرون.

شليبي، أحمد (١٩٦٨م). كيف تكتب بحثاً أو رسالة، ط٦، مكتبة النهضة المصرية.

العبد الكريم، راشد بن حسين (٢٠٠٩م) كيف تؤلف كتاباً، دار العلم للملايين.

عرفة، محمد السيد (٢٠٠٦م). التحكيم والصلح وتطبيقاتهما في المجال الجنائي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عقيل، حسين عقيل، (١٩٩٦م). منهج تحليل المعلومات وتحليل المضمون، مالطا: منشورات دار الجا.

_____ (١٩٩٧م). فلسفة منهج البحث العلمي، مالطا: منشورات دار الجا.

_____ (١٩٩٩م). المفاهيم العلمية - دراسة في فلسفة التحليل، الدار البيضاء، المؤسسة العربية للنشر والإيداع.

_____ (٢٠١٠م). خطوات البحث العلمي، (من تحديد المشكلة إلى تفسير النتيجة)، دمشق، دار ابن كثير.

_____ (٢٠١٠م)، قواعد المنهج وطرق البحث العلمي، دمشق، دار

ابن كثير.

عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي، (١٤٣٥هـ). المرشد إلى إعداد الرسائل والأطروحات وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، ط ٢، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عودة، عبد القادر (١٩٩٨م)، التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي، ط ١٤، مؤسسة الرسالة ناشرون.

أبو غدة، عبد الفتاح (١٤٠٧هـ). قيمة الزمن عند العلماء، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.

قنديلجي، إبراهيم (٢٠١٤م). البحث العلمي واستخدام المعلومات التقليدية والإلكترونية، عمان: دار المسيرة للنشر.

ملحس، ثريا (١٩٧٣م). منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الهواري، السيد (١٩٨٠م). دليل الباحثين في كتابة التقارير ورسائل الماجستير والدكتوراه، مكتبة عين شمس.

ثانياً: المراجع باللغة الفرنسية

Dalloz 2005, Jur. 1909, Note Elga.

Fweley Diangilukwa, Méthodologie du mémoire et de la these, l'art d'écrire un travail de recherche, PAF, 2012.

Magali Crochard, Le mémoire, Petit guide de méthodologie de recherche, A. fanel, 2007.

Mohamed Moctar Ould Bah, La littérature juridique et le malékisme en Mauritanie, presses universitaires, Tunis, 1981.

Montesquieu, De l'esprit des lois, Tome 2, Ed. chez Chatelain 1996.

Moritz Hunsmann, Devenir chercheur, Ecrire une these en sciences sociales, Ed. Ecole de hautes etudes en sciences sociales, 2013.

Pierre le Grand, methodologie juridique, Paris 2006).

Pierre N`Da, Méthodologie et guide pratique de mémoire de recherche et de la these de doctorat, l`Harmattan, 2007.

Sophie Boutillier, méthodologie de la these et du mémoire, studyrama, 2008.